## (٣)

# المعوقات (الأوثان) الثقافية التى تعوق التنمية والتقدم

الكل مشغولون الآن بتحقيق الطفرة النهضوية المنشودة ويحلمون بأن تتحقق هذه الطفرة من خلال الإصلاح السياسى أو من خلال الإصلاح الاقتصادى وذلك عبر منظومة ليبرالية حديثة من التشريعات السياسية والاقتصادية التى تساعد على توسيع نسبة المشاركة السياسية الديموقراطية وتساعد كذلك على تسريع وتيرة نمو الاقتصاد، والحقيقة أننى لازلت مصرا على أن نقطة البداية فى أى عملية تحديثية نهضوية إنما هى الإصلاح الثقافى الذى يستهدف تغيير نمط الثقافة السائدة وهى فى مجملها ثقافة تخلف إلى نمط جديد يعلى من شأن قيم ثقافة التقدم ويجعل هذه القيم قيما حاكمة فى عقول المواطنين وموجهة لسلوكهم، وقد عبرت عن ذلك بوضوح فى كتابين سابقين هما «فى فلسفة الثقافة» ١٩٩٨م و«ثقافة التقدم وتحديث مصر» ٢٠٠٥م؛ إذ كيف يمكن الإصلاح السياسى الديموقراطى فى ظل سيادة ثقافة الشللية والقبلية والتعصب للعائلة، وكيف يمكن لهذا الإصلاح السياسى أن يتم فى ظل انعدام القدرة على القراءة والكتابة لدى أكثر من ٣٠ فى المائة من أفراد المجتمع بل وفى ظل أمية ثقافية بأبسط المبادئ السياسية لدى كل أجيال المجتمع تقريبا!!

وكيف يمكن أن نتصور أن اصلاحا اقتصاديا جذريا يمكن أن يتم طالما أن الأمية الاقتصادية قائمة وموجودة حتى لدى الكثيرين ممن يسمون أنفسهم رجال أعمال بينما هم فى واقع الحال مجرد سماسرة وتجار عملات وعمولات وقروض ورشاوى وخلافه!!

إن ثقافة الاقتصاد الرأسمالى الحر تقوم فى الأساس على العمل المنتج والإبداع فيه ومعظم رجال الأعمال عندنا لا يعرفون معنى العمل الحقيقى ولا معنى الابداع القائم على الاتقان والجودة بل أقصى درجات الاتقان والجودة! لا يعرفون أن التجديد والتحديث واستمرار الابداع فيهما يوما بعد يوم وشهرا بعد أخر وعاما بعد أخر مسألة ضرورية للاستمرار فى المنافسة!! إن ثقافة الاقتصاد الرأسمالى الحر تقوم على احترام الأخر واحترام حقوقه فى المنافسة الشريفة الواعية بأن الجميع يعمل للارتقاء بالمنتج وذلك لصالح المستهلك ولصالح المجتمع والدولة ككل وليس لتحقيق المكاسب السريعة الأنانية لصاحب العمل!

واذا كان هذا بالنسبة للاصلاح السياسى والاقتصادى، فالأمر نفسه يصدق على الإصلاح الاجتماعى والدينى؛ فالطريق اليها جميعا يبدأ من تحديث الثقافة لأفراد مجتمع خربت عقول أبنائه وتحولوا من مبدعين إلى متسلقين، من منتجين إلى مستهلكين فى القرية كما فى المدينة، الكل يتكاسل عن العطاء والابداع ويحرص على ألا يعمل إلا بالقدر الذى يوفر له قوت يومه ومادام قوت يومه سيأتيه مع راتبه أخر الشهر فلا داعى للعمل؛ «فمن بعمل كثيرا يخطئ كثيرا»، و«على قد فلوسهم»، هكذا يقول أحدهم للآخر ونسى الاثنان أن كليهما قد قبل العمل بهذا المرتب المحدود بل وحفيت قدماه لكى يحصل على هذه الوظيفة الحكومية بهذا المرتب الذى

عده قليلا ولا يتناسب مع قيمة عمله عملا بالمثل القائل «ان فاتك الميرى اتمرغ فى ترابه»!!

إن ثقافة التقدم التى نسعى لتكون هى نقطة بداية الإصلاح والنهوض تعتمد على الطاقات المبدعة لدى الشباب وتدفع بهم إلى المناصب القيادية فى كل مجالات العمل بل وتسمح لهم بالخطأ مرة واثنين وهى تعرف أنهم وهم وحدهم من يتعلمون من أخطائهم وهم وحدهم من يستطيعون أن يطوروا من أدائهم ولديهم الطموح والقدرة على تحقيق النجاح تلو النجاح. وليقارن كل منا بين ما يحدث فى المجتمعات المتقدمة وما يحدث فى مجتمعاتنا المتخلفة وسيجد أن معظم رؤساء مجالس ادارات الشركات والمشروعات الكبرى ورؤساء مجالس ادارات البنوك الكبرى ورؤساء الجامعات والهيئات، بل ورؤساء الوزارة والوزراء، كلهم بين الثلاثين والخمسين بينما ينظر إلى أصحاب هذه الأعمار لدينا على أنهم لايزالون صغارا يحتاجون للوصاية والرعاية ممن هم فوق الستين بل قل فوق السبعين!!وبالطبع فإن هذا لايعنى أن الدول المتقدمة لاتستفيد ولاتوظف خبرات الكبار فهذه الخبرات يستفاد منها كثيرا وان كانت القيادة واتخاذ القرار ينبغى أن يكون فى يد شابة متحمسة لديها طموح التجاوز والإبداع. وهذا يعنى ببساطة فى ظل ثقافة التقدم أن التفكير الطموح فى المستقبل وتحقيق التقدم فيه ينبغى أن يكون فى يد وتحت مسئولية من يملكون المستقبل. إن هذا مجرد مثال على تطبيق قيم ثقافة التقدم والعمل بها فى الدول المتقدمة التى لاتكف عن التحديث وتواصل طريق الابداع والتقدم.

وعلى ذلك أقول إن تحديث ثقافة المجتمع إنما هو المدخل الصحيح للتحديث والنهضة الشاملة التى نصبو اليها؛ فبقدر ما ينجح المجتمع

فى تحديث ثقافة أفراده، سنجد التغيير الفورى فى كل مجالات الحياة عبر عمل الجميع الجاد والمتقن المليء بصور الإبداع.

ومن هنا فإن التنمية مسألة لا تتعلق بالشأن الاقتصادى والسياسى فقط، بل هى فى الحقيقة شأن ثقافى فى المقام الأول؛ فالتنمية هى فى الأساس تنمية للانسان ولا يمكن للإنسان أن يصنع التنمية أو يتلقى نتاجها بشكل صحيح الا اذا كان مؤهلا لذلك!! ولاشك أن التخلف الثقافى يعد هو العامل الأبرز فى عرقلة أى جهود تبذل فى مصر للتحديث والتقدم. إن المأزق الحقيقى للتنمية والتحديث فى مصر هو فى اعتقادى يتلخص فى اهمالنا للبعد الثقافى للتنمية واعتبارنا أن التنمية الثقافية ترف تسبقه أولويات كثيرة!!

إن المعوقات الأساسية للتنمية والتحديث فى مصر هى معوقات ثقافية فى المقام الأول وهى أقرب ما تكون إلى أوثان أو أصنام ينبغى إزالتها وهدمها، ولعل أبرزها مبدئيا:

الأمية

الفوضى الأخلاقية

غلبة الأقوال على الأفعال

سيادة ثقافة التخلف

وفى اعتقادى أن التخلص من هذه الأوثان وتحطيمها هو نقطة البداية الحقيقية فى الإصلاح الثقافى الذى سيمكننا من النهوض واللحاق بركب التنمية والتقدم. ولنتناول فيما يلى كل واحدة من هذه المعوقات بالتحليل لنعرف سبل تجاوزها والتخلص منها.